

بتاريخ: 4 ديسمبر ٢٠١٩ العدد: 608 المصدر: المال (2019/11/28)

## الإحصاء : الرقم القياسي للصناعات التحويلية والاستخراجية 130.92



سجل الرقم القياسي للصناعات التحويلية والاستخراجية (بدون الزيت الخام والمنتجات البترولية) 130.92 في سبتمبر 2019 (أولي).

بينما بلغ 132.09 خلال أغسطس 2019 (نهائي) بنسبة انخفاض قدرها 0.89٪. الأنشطة الاقتصادية التي شهدت ارتفاعاً

وسجل الرقم القياسي لصناعة التعدين واستغلال المحاجر الأخرى 141.92 خلال سبتمبر 2019. وبلغ 129.36

في شهر أغسطس 2019، بارتفاع قدره 9.71% وذلك بسبب زيادة أوامر التصدير. وسجل الرقم القياسي لصناعة المستحضرات الصيدلانية و الكيمائية والدوائية 230.07 خلال سبتمبر 2019.

### الأنشطة الاقتصادية التي شهدت انخفاضاً

بلغ الرقم القياسي لصناعة الحاسبات والمنتجات الإلكترونية والبصرية والأجهزة الطبية 210.78 خلال سبتمبر 2019 مقارنة بشهر أغسطس 2019 حيث بلغ 309.90 بنسبة انخفاض قدرها 31.98% وذلك بسبب انخفاض إنتاج أجهزة القياس لانخفاض الطلب عليها. بلغ الرقم القياسي لصناعة الفلزات القاعدية (يشمل الحديد والصلب - الألومنيوم - معادن أخرى) 60.38 خلال شهر سبتمبر 2019 مقارنة بشهر أغسطس 2019 حيث بلغ 69.56 بانخفاض قدره 13.20% وذلك بسبب نقص امدادات فحم الكوك للأفران وانخفاض الطلب عليها.

### رابط الخبر

## الرأي

- على الرغم من كون الرقم القياسي للصناعات التحويلية مؤشر قصير المدى-لأنه يعبر عن الأداء القطاعي خلال شهر- إلا أنه يظل واحداً من أهم المؤشرات التي يجب أن تعتمد عليه السياسات الاقتصادية نظراً لكونه يرصد تأثير المستجدات الاقتصادية على أداء الصناعات التحويلية، فالمؤشر يعبر عن الأداء الحقيقي لقطاع الصناعات التحويلية، لأنه يقوم بتقييم مستوى الإنتاج في ضوء معدلات التضخم استناداً على الرقم القياسي لأسعار المنتجين. وقد أشار الخبر إلى وجود انخفاض بنسبة 0.89% في الرقم القياسي الإجمالي (متوسط مرجح للقطاعات) فيما بين شهري أغسطس وسبتمبر مدفوعاً بانخفاض قطاعي المنتجات الإلكترونية والصناعات الفلزية، في حين استطاع قطاع التعدين واستغلال المحاجر تحقيق أعلى معدل نمو على أساس شهري.
- وبالطبع لا يمكن الحكم على الأداء القطاعي -أو على أي من المؤشرات الاقتصادية- في سياق تغير بين شهرين، لذلك فقد تم الرجوع إلى الأداء الشهري بداية من عام 2019 للوقوف على مدى اتخاذ الأداء القطاعي اتجاهات معينة، وفي هذا السياق يمكن القول بوجود ملاحظتين أساسيتين على النحو التالي: أولاً على مدار الفترة (يناير - يوليو) 2019 تكرر ظهور عدد من القطاعات الصناعية بمعدلات نمو شهرية سالبة وهي

صناعات المنسوجات، الأجهزة الكهربائية، المركبات ذات المحركات، المنتجات الإلكترونية، والفلزات القاعدية. والملاحظة الثانية، هي تغير الأسباب التي أبدتها المنشآت لانخفاض إنتاجها خلال فترات الدراسة للتحويل إلى مشكلات الطلب (انخفاضه أو عدم وجود أمور توريد) مقارنة بالمشكلات الموسمية أو مشكلات العرض التي طالما حكمت أداء المؤشر في فترات سابقة مثل انقطاع إمداد الطاقة أو عدم توفر العملات الأجنبية، وبالتالي لا يمكن تقدير التذبذبات التي يشهدها المؤشر مؤخرا على أنها استمرار لذات التذبذبات التي اتسم بها المؤشر خلال السنوات الخمس الأخيرة، فمبررات هذه التغيرات قد شهدت اختلافا يجب أن يكون موضع اهتمام وتدقيق.

• ولا شك أن ارتفاع الأسعار في أعقاب إجراءات الإصلاح الاقتصادي الذي أثر على تكلفة الإنتاج من جانب وعلى القوة الشرائية لقطاع عريض من المستهلكين من جانب آخر قد حد من المساحة المالية لاستهلاك بعض المنتجات محليا من قطاعات صناعية والتي ليست ذات أولوية في الاستهلاك. وعلى الرغم من انخفاض معدلات التضخم، لا تزال المستويات العامة لأسعار معظم المنتجات مرتفعة، وهي المستويات التي يتوقع استمرارها لفترة نظرا لانخفاض نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الاستثمارات مقارنة بقطاعات أخرى مثل الاستخراجات والتشييد والبناء، واستمرار المشكلات الحقيقية التي يواجهها القطاع والتي تزيد من تكلفة المعاملات مثل مشكلات الإفراج الجمركي، التعامل مع الضرائب، تخصيص الأراضي والعمالة المدربة.

• وبالطبع لا يمكن تجاهل الأحداث العالمية من حرب تجارية وسيادة عدم التيقن بسبب عدم الوصول لاتفاق بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وانخفاض الإنتاج الصناعي في عدد من الاقتصادات الكبرى مثل ألمانيا ودورها في تفسير تراجع أداء بعض قطاعات الصناعات التحويلية في مصر. فقد أشار صندوق النقد الدولي في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" إلى اعتبار تراجع أداء القطاع الصناعي في عدد من الدول ضمن تهديدات معدلات النمو العالمية. حيث سجل مؤشر مديري المشتريات عن القطاع الصناعي عالميا قيما أقل من 50 على مدار ستة أشهر وفقا لتقرير شهر أكتوبر، أي وجود انكماش لمدة ستة أشهر وإن كان بمعدلات أقل. وسجلت ألمانيا أكبر مساهمة في انخفاض هذا المؤشر تلتها التشيك والنمسا وبولندا. ومما لا شك فيه أن تراجع معدلات نمو القطاع عالميا يؤثر على القدرة التصديرية لهذه القطاعات وبالتالي فقدان جزء من

الطلب مع تراجع الحصيلة الدولارية التي قد تكون لازمة لتغطية الواردات من مستلزمات الإنتاج.

- وأخيراً، ورغم التحديات الذي يشهدها قطاع الصناعات التحويلية سيظل لهذا القطاع أهمية كبرى لقيادة النمو والتنمية في مصر، فالطلب الداخلي بمصر لا يزال في حاجة دائمة إلى إشباع في ظل معدلات النمو السكاني المرتفعة، كما أن لهذا القطاع أهمية كبرى في توفير وظائف لانقطة لشريحة من العمالة، وما يجب أن يكون محل اهتمام حالياً هو التعامل مع المشكلات الحقيقية والمؤسسية التي يواجهها القطاع لتمكينه من خفض تكلفة الإنتاج بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وخفض تكلفة المعاملات، لذلك يجب الاهتمام بتصميم سياسات كلية مواتية للاستثمار، الاهتمام بسلاسل القيمة من خدمات لوجيستية، إصلاح منظومتي الضرائب والجمارك، هذا بخلاف حل مشكلات المستثمرين الجدد من تخصيص أراضي وترخيص صناعي.



Share



Share



Tweet



Forward

[تقارير أخرى](#)

[الأعداد السابقة](#)



تنبيه هام:  
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2018 (c)  
جميع الحقوق محفوظة